

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة

الدراسة المسحية

التخاصة بالتنكس الساسي للمرأة

الخبيرة: الأستاذة معوق فتحة

العنوان: أ. معوق فتحة، حي ميترو الجزائر، فيلارقم 19، عين النعجة.

النقال: 00.213.73.63.58.34

هاتف البيت: 00.213.21.55.93.45

البريد الإلكتروني: fethiamat@yahoo.fr

الفاكس: 00.213.21.66.17.71

محتويات التقرير

مقدمة:

أولاً: المرأة والسياسة : ملاحظات واستنتاجات

ثانياً: الدراسة المسحية .

1. الدراسة الإستطلاعية ونتائجها .
2. المحصر الشامل لبرامج التمكين السياسي للمرأة .
3. تحديد مجال البحث .
4. تحديد العينة .
5. تحديد محاور الدراسة .
6. أهم معوقات إجراء المسح الميداني .
7. تفرغ البيانات وتحليلها .
8. نتائج البحث .

الخلاصة.

التوصيات.

يعالج هذا التقرير واقع البرامج والمشاريع التي وجهت للمرأة في المجال السياسي بغرض تمكينها سياسيا . ويدخل هذا العمل في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع منظمة المرأة العربية، والمتمثل في إجراء دراسات مسحية للبرامج والنشاطات الهادفة إلى دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس التشريعية، وموقع اتخاذ القرار، فضلا عن وضع برامج للتوعية السياسية وبناء قدرات النساء لضمان فاعلية مشاركتهن في السياسة والحياة العامة .

وقبل الحديث عن تفاصيل ونتائج هذا المسح، نقدم بعض الملاحظات عن تجربة المرأة الجزائرية في المجال السياسي .

1. المرأة والسياسة : ملاحظات واستنتاجات.

يعلمنا علم الاجتماع السياسي أن الممارسة السياسية لا تنشأ من فراغ، وإنما هي بدورها محكومة بظروفها وشروطها الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية . وهذا يعني أن السياسة تعمل وتبدع وتتخذ قرارات ضمن الإطار العام المحيط بها، أي أنها تتأثر بالأفكار ومستوى الوعي والعادات والتقاليد والخبرة الإتصالية والمواقف والإتجاهات السائدة في المجتمع، وفي كل مرحلة لذلك، تحمل الممارسة السياسية، وبهذا الشكل، أفكارا معينة من أجل التكيف مع خصوصية المجتمع وقوانينه .

من هذا المتطور، بحثنا في الرصيد التاريخي الذي أنجزته المرأة الجزائرية في مجال السياسة . وفعلا، وجدنا بأن ما حققته حافل بالمهام والأدوار السياسية التي أدت بذكاء وجدارة، بفضل الوعي بأهمية مشاركتها في

الحياة السياسية لمجتمعها . ومن المؤكد أن للملاحظات الأساسية التي توصلنا إليها أهمية بالغة في عملية تكوين صورة واضحة عن المرأة والسياسة في بلادنا¹ .

أولاً: إتفق العاملون في السياسية والمهتمون بقضايا المرأة على أن إقبال النساء على ممارسة السياسية في هذه المرحلة، ما هو في حقيقة الأمر إلا استمرارية لنضال المرأة سياسياً منذ حقبة الإستعمار، والدليل على ذلك، هو أن هذا الماضي النضالي يشكل ركيزة كل الخطاب السياسي الرسمي والغير الرسمي سواء داخل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية أو الجمعيات المدنية . وبالتالي، يعد مبدأ الإستمرارية الذي يؤمن به كل الجزائريون مفتاح الإشكالية الخاصة بالممارسة السياسية النسوية . إنه يعتبر وبشكل واضح ركيزة الخلفية التاريخية من جهة، ومحور كل التناقضات التي ظهرت تدريجياً فيما بعد من جهة ثانية .

ثانياً: لم نشعر في أي وقت ما بأن المرأة عندنا توجه إتهامات مباشرة لجهة معينة وتتهمها بالعمل على إقصاء المرأة سياسياً . وهذا يعني بأن إمكانية المشاركة في السياسة كانت دوماً ممكنة، إذ لم تجب عن قصد أو سوء نية مشاركة المرأة حسب الإعتقاد السائد في الوسط النسوي، علماً بأن هذه القناعة لا تنكر وجود صعوبات خاصة وعراقيل عديدة تواجهها المرأة دون الرجل . . . فالمهم أنه كان بإمكان المرأة اقتحام الحياة السياسية وفرض وجودها دون إذن أحد كلما أرادت ذلك .

ثالثاً: تؤكد بعض النساء على أن مشاركة المرأة في السياسة موجودة، أولاً بفضل روح المشاركة وثانياً بفضل الإرادة السياسية والقانونية في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن المرأة الجزائرية لا تنتظر دائماً صدور

¹ هذه الملاحظات تم التوصل إليها بفضل الحوار مع بعض القيادات النسوية وفي مناسبات مختلفة، وأذكر من بينهن السيدة نوارة جعفر وزيرة الأسرة وقضايا المرأة والسيدة زهرة ظريف بيطاط مجاهدة ونائب الرئيس في مجلس الأمة.

القوانين والتشريعات الجديدة، وحتى وصول الإستدعاءات للتحرك سياسيا، ذلك لأنها تستغل كل ظرف مناسب لإقحام الساحة السياسية وأداء أدوار المشاركة فيها .

رابعا : استنتجنا حقيقة هامة مفادها أن المرأة في الجزائر لم تطرح، ومنذ دخولها مجال المقاومة ثم السياسة أثناء الثورة التحريرية قضية المساواة بين الجنسين، في حين تلخص دروها الرئيسي دوما في المطالبة بالإهتمام والتحرك إزاء المشاكل التي فرضها الإستعمار، والمسائل التي طرحت بعد الإستقلال على مستوى الأسرة والصحة والتعليم والفقير . . . إلخ، وبالإضافة إلى ذلك، لم تناضل المرأة عندنا في أية مرحلة سياسية كانت من أجل حق التصويت، لأنه كان مضمون قبل الإستقلال¹ . وهو ما أكد عليه الدستور الجزائري الأول بحيث نصت المادة 50 على الحق في التصويت، والمادة 51 على الحق في تولي مناصب المسؤولية في الدولة² .

وأكثر من ذلك، ذهب الدستور إلى أبعد من هذا بفضل المادة 31 والمادة 32. فالمادة الأولى تنص على أن المؤسسات تستهدف ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة المجتمع الفعلية في الحياة السياسية، والإقتصادية والإجتماعية، والثقافية .

وتشير المادة الثانية إلى أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، وواجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حرمة .

¹ تحصلت المرأة الجزائرية على الحق في التصويت في سنة 1958. (في مرحلة الثورة التحريرية).
² الدستور الحالي يضمن الحقوق السياسية للمرأة من خلال المواد الدستورية رقم 29، 31، 50، و51.

خامسا: إتفق الجميع مرة أخرى على أن المرأة السياسية أو المهتمة بالسياسة لم يسبق لها أن شكلت في الجزائر خطرا ما على الحكومة أو النظام، باعتبار أن نضالها لم ولن يخلف أية فوضى في المجتمع وعليه، تعتبر المرأة في نظر السياسيين رمزا للأمن والأمان، وطبعا لا يخافون من مشاركتها لأنها لا تشعر أصلا بأنها عدوة الرجل أو لعبته أو ضحيته.

إستنادا إلى هذه الملاحظات، اتضح لنا بأن موضوع ممارسة المرأة للسياسة في بلادنا يطرح دائما في أسلوب مميز أساسه المعايير الأخلاقية والتقليدية الصارمة مع التأكيد على أن العمل السياسي النسوي لم يكن في يوم ما عملا مريرا . إنه لم ينطلق من الأحقاد أو العداوة أو حب الإنتقام بل بالعكس كل الأسماء التي لمعت وما تزال تلمع في الميدان السياسي لها حماس تعاوني إصلاحي واسع النطاق ولا يحمل أيه دواعي للقلق والتعقيد .

هذا، ويرى بعض الملاحظين أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة لايشكل نشاطا مميزا في ذاته، لأن التركيز وبقوة على تحقيق الأهداف التنموية الشاملة، يتم أحيانا على حساب التأكيد على قيمة مواطنة الأنثى في المجتمع، إنها القيمة التي تحمل خصوصيات مميزة ينفرد بها عالم النساء وقضاياها في كل المجتمعات .

أما نحن، فإن هذا الرضى والإجماع الواضح حول جدية وإيجابية التجربة السياسية للمرأة الجزائرية لا يمنعنا من التساؤل حول معنى ودرجة الفعالية التي تمت بها هذه المشاركة السياسية، خاصة وأننا ندرك جيدا أن مصطلح الفعالية والكفاءة من أكثر المصطلحات ارتباطا بالسلوك التنظيمي للمؤسسات والتنظيمات

التي تنظم النشاط السياسي بشكل عام، وتحافظ على مستوى معين في الابتكار والإبداع والحيوية الهادفة إلى تدعيم القضايا السياسية العامة، وبالتالي تلخص تساؤلاتنا في مايلي:

1. هل حققت المشاركة السياسية النسوية أكبر إشباع ممكن، وفقا لمبدأ الديمقراطية والحوار وسيادة روح التفاهم، ومن وراء ذلك تحقيق عامل الرضا؟

2. ماهي المعايير والمؤشرات اللازمة لتقييم الأداء السياسي لدى النساء؟ وهل تحصلن على الكثير من وراء هذا الأداء في بلادنا؟

والمهم، هو أنه رغم كون مسألة الأداء السياسي وعلاقتها بترقية المرأة سياسيا مسألة علمية وملموسة، فهي تعتبر في بلادنا، أولا وأخيرا، مسألة مبدأ تجسده الإرادة السياسية للدولة الجزائرية، والنصوص الأساسية والمرجعية للمجتمع، والتي لا تؤسس ولا تبرر أي تمييز ضد النساء.

التعددية السياسية والمشاركة النسوية:

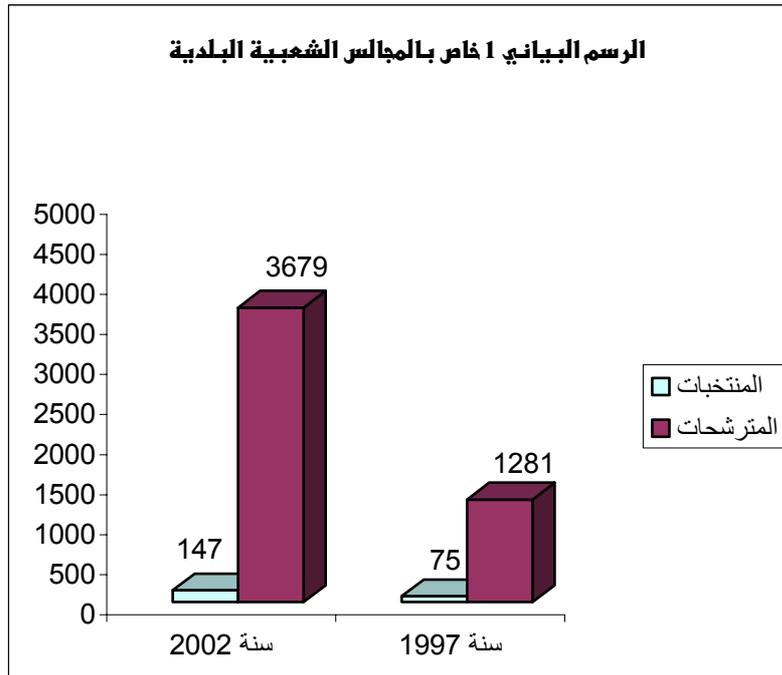
أدى إقبال الجزائر على التعددية السياسية التي انطلقت في سنة 1988 إلى اتساع مشاركة المرأة في الحياة السياسية باعتبارها الإطار الوحيد لممارسة الديمقراطية والحرية... وكنيجة لذلك، اتسع نشاط النساء المثقفات خاصة في الحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة الولائية والبلدية والأحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية والجمعيات إلى حد إعطاء هذه المشاركة بعدا هاما يخدم بالدرجة الأولى قيم الديمقراطية والعصرية.

فبالنسبة لموضوع المرأة والانتخابات لدينا الجدول التالي 1:

2002		1997	
147	3679	75	1281
113	2684	62	905
27	694	11	322

يبين هذا الجدول الزيادة الواضحة في عدد النساء المترشحات والمنتخبات ما بين انتخابات 1997 وانتخابات 2002 وذلك بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني. هذا ما يظهر في الأشكال البيانية التالية:

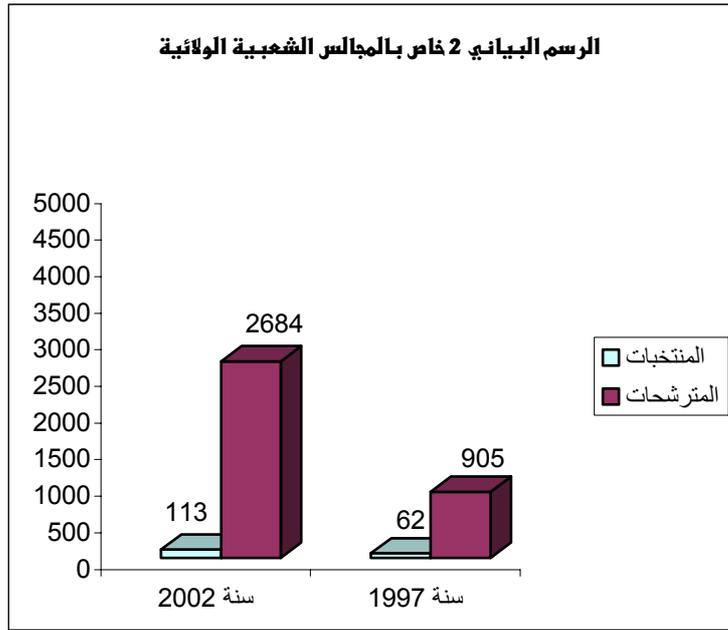
الرسم البياني 1: خاص بالمجالس الشعبية البلدية.



يبين هذا الرسم الخاص بالمجالس الشعبية البلدية بأن عدد المترشحات قد ارتفع وتضاعف 3 مرات خلال 5 سنوات، بينما تضاعف عدد المنتخبات مرتين في نفس الفترة أي ما بين سنة 1997 وسنة 2002.

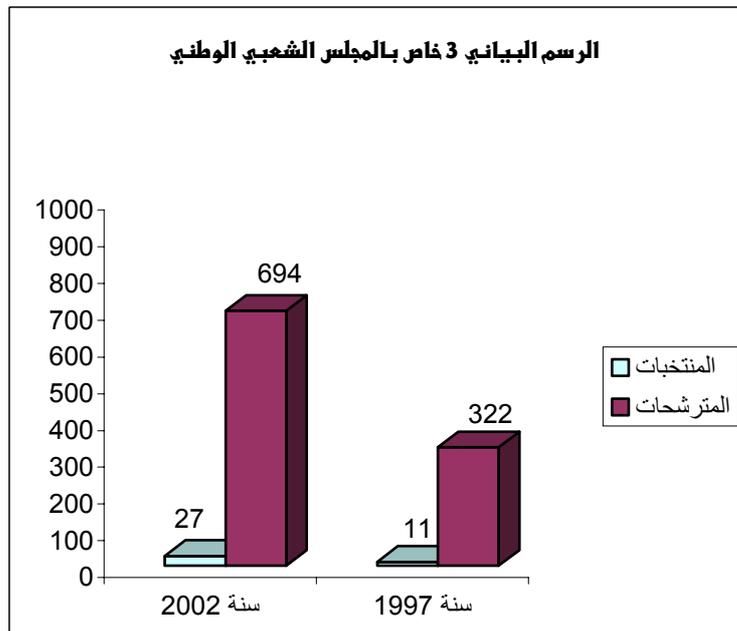
¹ رسالة الأسرة: تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، العدد الثالث سبتمبر 2004، ص 26.

الرسم البياني (2) : خاص بالمجالس الشعبية الولائية.



يبين الشكل الخاص بالمجالس الشعبية الولائية ارتفاع عدد المترشحات ما بين 1997 و 2002 ثلاثة مرات، أما عدد المنتخبات فقد تضاعف مرتين، وبالتالي، نسجل نفس الملاحظة بالنسبة للمجالس البلدية والمجالس الولائية.

الرسم البياني (3): خاص بالمجالس الشعبية الوطني.



يبين الرسم البياني الخاص بالمجلس الشعبي الوطني تضاعف عدد المترشحات مرتين مقابل تضاعف عدد المنتخبات مرتين ونصف .

إن هذه الزيادة في عدد المترشحات وعدد المنتخبات في المجالس البلدية والولاية والبرلمان مهمة جدا، خاصة وأنها جاءت في مرحلة صعبة أمنيا واجتماعيا وسياسيا . إن إرادة النساء وتمسكهن بحقوقهن السياسية شجع الدولة وكل القوى السياسية التي أدجت مسألة ترشيح النساء في برامجها السياسية إلى تشجيع النساء للترشح والتصويت في الانتخابات . فمن أجل ذلك، أخذت عدة آليات بعين الاعتبار ومن بينها تذكر ترشيح النساء في البلديات والولايات المضمون الفوز فيها، إضافة إلى وضع بعض أسماء المترشحات في أعلى قوائم الترشح الحزبية .

وبالنسبة لموضوع المرأة وصنع القرار لدينا مايلي¹:

- 01 وزيرة في الحكومة الجزائرية منذ 1962 (4 نساء أعضاء في الحكومة حاليا) .
- 02 سفيرتين .
- 34 رئيسات محاكم .
- 31 امرأة نائب بالبرلمان .
- 03 نساء واليات .
- 01 والي منتدب .
- 03 أمينات عاملات للولايات .

¹ "رسالة الأسرة" المصدر ذكر سابقا، ص 26.

■ 04 مفتشات عامات للولايات .

■ 11 رئيسات دوائر .

■ 02 رئيسات أحزاب منهما 1 مترشح للإنتخابات الرئاسية 2004 إنها رئيصة حزب العمال، وتحلصت على أكثر من مليون صوت .

إن الزيادة النوعية في عدد النساء اللواتي التحقن بمناصب صنع القرار في الدولة عزز أكثر مشاركة المرأة في العملية السياسية، خاصة وأنها تضمنت أدوار قيادية هامة أكثر حيوية وفعالية في عملية الديمقراطية، وهنا يجب الإشارة إلى مواقف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي تبنى منذ توليه السلطة سياسة إصلاح وتجديد وتحديث مكتسبات المرأة في مجال السياسة . وللعلم، كان للإجراء الذي أقيمت عليه الحكومة في سنة 1991 نتائج إيجابية، بحيث تم إلغاء التوكيل أو التفويض الإنتخابي حتى لا يستغل ضد إرادة النساء .

من جهة أخرى، أثمرت الجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية الخاصة بحماية وترقية الأسرة، والتي أسست في سنة 1996 عن إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في سنة 2002 لتتكفل بترقية المرأة في شتى المجالات .

إن الوزارة اليوم، وقيادة السيدة نورة سعدية جعفر لديها إيمان راسخ وهو أنه لا يمكن إنجاز مشاريع التقدم دون إدماج المرأة إدماجا قويا يعزز دورها الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في هذا الإتجاه، وبالنسبة لموضوع المرأة والسياسة، نظمت الوزارة عدة لقاءات نذكر من بينها الندوة الوطنية التي ناقشت إشكالية مهمة أرادت من خلالها معرفة ما إذا كانت علاقة المرأة بالسياسة في الجزائر تعبر عن تقدم إلى الأمام أم هي

تطور دوري أم أنها مجرد تقلبات مستمرة؟¹. وقد وصل النقاش البناء إلى التأكيد على ضرورة اتباع النهج الذي يزيد المرأة شعورا بالمسؤولية وحرية ومرونة، ويوسع أمامها الخيال الإجتماعي والسياسي، وأفاق إدراكها لقضايا المرأة والمجتمع وفق تصورات ومفاهيم متطورة، تجعلها تتوجه طبيعيا وتدرجيا إلى تلبية أقصى ما يمكن من الحاجات. تتمثل أولى هذه الحاجات في نقل طموحاتها ومشاريعها إلى المجتمع ليحتضنها الوعي الجمعي بشكل مؤسس وبناء، ثم يحول هذه الحاجات إلى مفاهيم واضحة تغلغل باستمرار في قلب الثقافة اليومية لأفراد مجتمعها. إنه إحدى مشاريع الوزارة التي حرصت دائما ومن خلال برنامج عملها على جعل قضايا المرأة حاضرة على المستوى السياسي والإجتماعي.

المرأة المشاركة في البرلمان :

تزاوَل المرأة عدة أنشطة بهدف المشاركة في صنع السياسات والقرارات التي تشكل السياسة العامة لمجتمعها، ومن جملة هذه الأنشطة ترشحها لتقلد مناصب المسؤولية في البرلمان، من أجل متابعة الأمور السياسية، والدخول مع الغير في مناقشة مصالح مختلف فئات المجتمع.

وطبعا، هذا الحضور بدأ مباشرة بعد الإستقلال، بحيث شاركت المرأة في البرلمان الأول، بل وفي كل الغرف البرلمانية التي تشكلت فيما بعد في ظل حكم الحزب الواحد والتوجه الإشتراكي المخطط مثلما يبين الجدول التالي:

¹ نظمت الندوة الوطنية يوم 08 مارس 2006 بمنتهى المجاهد بالجزائر العاصمة، وحضرها نخبة من المسؤولين والشخصيات التاريخية والمختصين ورجال الإعلام.

جدول يبين عدد ونسبة حضور النساء في البرلمان

%				
01,45 05,07	02 10	138 197	(64-63) (65)	1965-1962
03,90 01,75 02,40	10 05 07	295 285 295	(82-77) (87-82) (91-87)	1991-1977
10,00 06,70 03,15	06 12 12	60 178 380	(94-92) (97-94) (2002-97)	2002-1992
06,42	24	389	(07-02)	2007-2002

يبين هذا الجدول أن المرأة كانت حاضرة في كل المؤسسات البرلمانية التي تشكلت منذ الإستقلال، وقد ارتفع العدد من مشاركتين في سنة 1963 إلى 24 امرأة برلمانية في سنة 2006.

نستنتج أن حضور المرأة في البرلمان قد بدأ ضعيفا بعد الإستقلال، رغم أن حضورها في قلب الثورة التحريرية إلى جانب الرجل كان قويا وبارزا وفعالا، هذا، وقد توصلت هذه المشاركة الضعيفة بشكل عام طيلة 44 سنة (1962-2006) في الوقت الذي سجلت مشاركة المرأة في مجالات عديدة كالإقتصاد، والإعلام، والصحة والتربية، والعدالة حضورا قويا ومميزا.

ويظهر أن مشاركة المرأة في البرلمان كانت دائما ضعيفة مقارنة مع عدد أعضاء البرلمانين المسجل في كل مرحلة، والذي ارتفع من 197 نائب في 1965 إلى 389 نائب في 2002، دون أن تنعكس هذه الزيادة على عدد النساء المشاركات في البرلمان .

وإذا كان أدنى حد في الحضور والتمثيل قد سجل في البرلمان الثالث بنسبة 01،75% فإن أكبر نسبة عرفها المجلس الإستشاري هي 10%، علما بأن هذا المجلس عبارة عن هيئة سياسية عينتها الدولة في مرحلة المأساة الوطنية، وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس الإنتقالي .

ونسجل أيضا الإحتفاظ بنفس عدد النساء البرلمانيات في الفترة الممتدة ما بين 1994 و2002، أي في المجلس الوطني الإنتقالي والبرلمان الوطني الخامس، فقد خصص 12 مقعد فقط للنساء، رغم أن عدد أعضاء البرلمان تضاعف .

في حين، سجلت زيادة في البرلمان الوطني الحالي، إذ وصل عدد النساء إلى 24 برلمانية، أي ضعف ما كان عليه العدد في البرلمان الخامس، ونعتبر هذا زيادة لأن عدد البرلمانين لم يتغير كثيرا (زيادة ونواب فقط) .

إن الأسباب التي تفسر هذه المشاركة الضعيفة للمرأة في البرلمان عديدة، فهناك من يعتقد أن هذه المسألة سببها الذهنيات السائدة في المجتمع، وهناك من يتحدث بصراحة عن نقص الثقة في قدرة المرأة. في حين يرجع البعض الآخر الأسباب لغياب آليات ثقافية وسياسية تساعد على تنفيذ النصوص القانونية المتوفرة، واتخاذ الإجراءات المساعدة لضمان وصول المرأة للبرلمان .

وقد وجدنا أيضا من يربط هذا الموضوع بدرجة اللاوعي السائدة هنا وهناك، والذي لم يتحرر عليه من عقده اتجاه المرأة... وأخيرا، هناك من يؤكد على نقص التلقائية وكثرة الحسابات الضيقة.

لماذا يرفض بعض الأحزاب ترشيح النساء؟

ولماذا لا ينتخب على المرأة بالقدر الكافي؟

فرضت مشاركة المرأة في السياسة اليوم رؤية، جديدة للمساواة والمواطنة النشيطة والمسؤولة، إلا أن تجربة المرأة مع الأحزاب والمنتخبين تبين بأن مهمة تبني الأفكار المستحدثة الخاصة بالمرحلة الحالية ليست دائما أمرا سهلا وبسيطا مثلما يدل على ذلك الجدول التالي:

جدول يبين عدد الأحزاب المشاركة في التشريعات وعدد المنتخبات.

عدد المنتخبات	عدد الأحزاب المشاركة	السنة
0	49	1991
12	39	1997
27	23	2002

من خلال معطيات هذا الجدول تتضح عدم غفلائية المواقف المتخذة من طرف الأحزاب والمنتخبين في المواعيد الانتخابية التشريعية التعددية في الجزائر بخصوص المرأة باعتبار أن هذه الأحزاب قد أدمجت مسألة ترشيح النساء، ووافقت على العمل وفق آليات جديدة تضمن تدعيم النساء في المشاركة السياسية.

وحين بحثنا عن الأسباب، توصلنا إلى التحليل التالي:

يبدو أن بعض الأحزاب قد اتخذت مواقف غير رشيدة بالمقارنة مع ما تنص عليه برامجهم، ورفضوا دعم النساء للترشح بالقدر الكافي، وبالتالي كانت قراراتهم غامضة على أساس أنهم يقولون بأنه: "لا يجب الإستثمار من أجل ترشيحات مردوديتها غير مضمونة"!!! بالنسبة لهؤلاء، تدل نتائج الإنتخابات دائما على وجود معركة كبيرة بين عدة عوامل متضاربة، يؤثر بعضها على البعض الآخر.

ففي مثل هذه العمليات الإنتخابية الأساسية في مسار كل حزب، تؤخذ بعين الإعتبار العناصر والقرار الذي يحقق رضا متخذيه داخل الحزب أولا وأخيرا، فبعد التفكير في كل الأطروحات والإفتراضات والبدائل الممكنة، يتعين اتخاذ القرار الذي يساعد في بناء نموذج واقعي من وجهة نظر قيادة الحزب. وعليه، كثيرا ما توضح قرارات الحزب بشأن ترشيح النساء تحت المجهر لتدرس وفق حاجات إستراتيجية تصبح ضرورة لا غنى عنها في مثل هذه المواعيد الإنتخابية. التي تؤهل حسب رأيهم الرجال أكثر من النساء.

ويرجع السبب في نظرهم إلى ضعف درجة تحمل الصعوبات والمثابرة والعطاء لدى النساء. فقد تعجز المرأة عن الوفاء بالتزاماتها السياسية بسبب الإلتزامات العائلية وغيرها. لذلك تنظر الأحزاب لقرار ترشيح النساء وكأنه عدسة تصوير ضيقة عند حاجة، لكنها تسع عند حاجات أخرى¹.

أما المواطنين المنتخبين فإنهم يفسرون ضعف التصويت على النساء ليس فقط بسبب قلة عدد المترشحات (مقارنة مع عدد الرجال)، وإنما يؤكدون على الأسباب التالية:

¹ هذا التحليل ناتج عن اللقاءات المثمرة التي جمعناها بعدد من مسؤولي الأحزاب السياسية المدرجة في عينة بحثنا.

1. عدم اتفاق التنظيمات النسوية فيما بينها على حد أدنى من شروط العمل والمشاركة في الحياة السياسية والعامة .

2. ضعف مستوى التجند والالتزام السياسي لدى النساء بشكل عام .

3. إنشغال المرأة أكثر بالبحث عن مركزها داخل البيت وليس في الأحزاب والتنظيمات .

4. لا تملك النساء استراتيجية مشتركة بالنساء وقادرة على تحويل مشاكل النساء إلى قضايا تهتم كل النساء بل كل المجتمع .

5. عدد النساء المنخرطات في الأحزاب يبقى غير كافي، وبالتالي لا يمكن أن يشكل قوة تطمح للوصول إلى السلطة .

من هنا نستخلص بأن موضوع مشاركة المرأة في السياسة وما تحيط به من مسائل، ليس ناتج عن سياسة الدولة في هذا المجال، أو عن القوانين المتوفرة في الدستور وقانون الأحزاب والجمعيات وقانون الانتخاب . . . إلخ، وإنما هو مرتبط بطبيعة التنشئة السياسية للمرأة، وبالقيم الثقافية السائدة في المجتمع، فضلا عن الظروف التي تفرضها درجة اهتمام المرأة بالسياسية والحياة العامة، وموقفها من مسألة الأداء السياسي والكفاءة السياسية .

طبعا نقول هذا لأن عدد كبير من النساء والجامعيات يطالبن بتطبيق نظام الحصص على أساس أنه الضمان الوحيد للحصول على مناصب سياسية في المجالس المنتخبة المختلفة . دون أن يركزن على حاجة المرأة إلى التكوين والتدريب في المجال السياسي .

الأنشطة محل المسح الخاصة بالمرأة والسياسية.

إن هذا التقرير قد لا يتمكن من حصر جميع معالم وجوانب البرامج والأنشطة الوطنية والحزبية، وما خصصته لمشاركة المرأة سياسياً، ولكنه يطمح إلى تقديم نظرة شاملة عن هذه البرامج الواعية بأهمية ترقية مشاركة المرأة وتدعيمها .

في الحقيقة، يصعب اليوم القول بأن الحكومة أو الحزب الفلاني، يملك إستراتيجية واضحة حول إدماج مشاركة المرأة سياسياً، رغم أن حضور عدد مهم من النساء في الإنتخابات وعمليات اتخاذ القرار والقيادة هي دليل على أن المرأة تمارس حقها الأساسي في المساواة مثلما تم الإتفاق عليه مبدئياً وقانونياً وأخلاقياً في الدستور .

لكن يبدو أن هذا الموضوع بالذات يطرح في التنفيذ الفعلي إشكالات عديدة تعبر بشكل أو بآخر على أن عملية احترام تكافؤ الفرص في المساواة السياسية عملية معقدة، خاصة بالنسبة لبعض الأحزاب .

رغم ذلك، لم يكن مردود المشاركة النسوية سلبياً داخل أحزاب عديدة، لأنها انشغلت بترقية المرأة سياسياً، إستجابة لمطلب الإنسجام مع التحولات المتعددة التي يشهدها مجتمعنا . . .

بمعنى آخر، توجد عدة أحزاب ضمنّت موثيقها الأساسية ضرورة وجود نساء في الهيئات الحزبية المحلية والولائية، بل وفي كل الخلايا، مثلما جاء على سبيل المثال في القانون الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي، لقد تم داخل هذا الحزب، دمج مسألة ترشيح النساء في السياسة الرسمية للحزب، وضمان تمثيل النساء بشكل معتبر في محل هيئات القرار الحزبية الداخلية من خلال اعتماد وتخصيص 15 منصب محدد ووفق

اتفاق يمنع منح أي منها للرجال في حالة ما إذا غابت عضوية النساء لتوليها . والغرض من هذا هو زيادة مشاركة النساء في مختلف هيآت الحزب .

ونفس الملاحظة نسجلها بخصوص حزب جبهة التحرير الوطني الذي فتح هيئة المكتب السياسي للنساء والأول مرة في سبتمبر 2001، مع رفع نسبة النساء المشاركات في المؤتمر السابع بالإضافة إلى تطبيق نظام الحصص في المؤتمر الوطني الثامن الذي انعقد في 2003 . وهو ما أعطى نتائج جوهرية فيما يخص عدد المناصب التي تحصلت عليها النساء داخل اللجنة المركزية، والأمانة العامة والمكتب السياسي للحزب .

تطلبت عملية المسح الشامل للبرامج والأنشطة الخاصة بالمرأة والسياسة إتباع الخطوات التالية .

1. إجراء الدراسة الإستطلاعية.

لقد مكنتنا هذه الخطوة البحثية من تفحص الواقع السياسي للمرأة، ومن تم تحديد مجال البحث وإطاره وكذلك وحداته، اعتمدنا في هذا الشأن على المقابلة الشخصية الحرة والشبه الموجهة¹ .

وتضمن دليل المقابلة الأسئلة التالية:

- هل لدى التنظيمات السياسية برامج ومشاريع خاصة بالتمكين السياسي للمرأة؟
- ما هي التدابير الحكومية المتخذة لإنجاز هذا الأمر؟
- ما هي الهيئات أو التنظيمات التي تشرف على تنفيذ البرامج التي نبحت عنها في دراستنا؟
- ما هي النشاطات التي تمت من أجل التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين؟ (والتي نفذتها النساء بالدرجة الأولى) .
- ما هي إسهامات النساء في توجيه عمل الجماعات المحلية والمصالح الولائية؟
- كيف تساهم المرأة في مناقشة الأهداف العامة لمجتمعها من خلال الأنشطة السياسية المباشرة و/أو غير المباشرة.

بفضل الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها تعرفنا على الوزارات والمؤسسات والأحزاب والجمعيات ومراكز البحث التي تملك برامج تكوين وتوعية وتدعيم للمرأة في المجال السياسي والمدني .

¹ تضمن التقرير الأول تفاصيل عن الدراسة الإستطلاعية ونتائجها المنهجية، والصعوبات التي واجهناها بسبب صعوبة الإتفاق مع المستجوبين على المعنى الذي يحمله مفهوم التمكين السياسي والذي حدد لنا في الإجتماع الأول بالقاهرة.

2. ثانياً: الحصر الشامل لبرامج التمكين السياسي:

تمت هذه العملية طبقاً للخطوات التالية:

- جمع العناوين والأرقام الهاتفية للمؤسسات والتنظيمات التي يحتمل إلى حد بعيد أن مجوزتها المعطيات التي نبحت عنها .
- مقابلة المسؤول عن شؤون المرأة في كل هيئة وطبعاً كانت هذه العملية بطيئة جداً بسبب الإنشغالات العديدة والاجتماعات والخرجات الميدانية إلى غير ذلك من المهام الرسمية والحزبية والجمعية .
- عدم الحصول على عدد كبير من البرامج لأن هذا النوع من الأنشطة غير منتشر بكثرة بسبب الإعتماد خاصة على الأساليب التقليدية في العمل السياسي .
- تحديد مفهوم المشاركة السياسية موضحين بأنه يفحص :

- حق الدفاع عن الحقوق وحماتها،

- حق الانتخاب،

- حق الترشح .

- حق القيادة،

- حق اتخاذ القرار،

- حق المساهمة في بناء الوعي الجماعي الفعال .

وقد وصل عدد البرامج والمشروعات والنشاطات الموجهة للمرأة في مجال التمكين السياسي إلى 64

برنامج ومشروع ومن هذا العدد، استخرجنا 60 برنامج ونشاط، الهدف منها جعل المرأة قادرة على

ممارسة حقوقها في شتى مجالات الحياة السياسية والعامة. إذن تم اختيار هذه البرامج بطريقة منظمة أي غير عشوائية لأننا مجتهدنا بقصد عن البرامج والنشاطات.

بداية، قمنا بتحديد الإطار العام والذي لم يكن على شكل قائمة طويلة تضم أسماء جميع البرامج والمشروعات والنشاطات الفكرية والميدانية التي تمت من أجل توعية المرأة ومساعدتها في مجالات الحياة السياسية والحياة العامة، بل هو على شكل خريطة تضم أسماء المؤسسات والأحزاب والجمعيات والنقابات ومراكز البحث المهمة بالتكوين السياسي للمرأة. بعد ذلك استخرجنا من هذه الخريطة عدد من المنظمات أي عدد من المؤسسات والأحزاب والجمعيات والنقابات والمراكز لتشكيل عينة البحث، فتحصلنا على القائمة التالية:

قائمة المنظمات التي شكلت عينة البحث :

مؤسسات الدولة.

1. مجلس الأمة.
2. المجلس الشعبي الوطني.
3. وزارة الأسرة وقضايا المرأة.
4. وزارة التشغيل والتضامن الوطني.
5. وزارة الثقافة.
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
7. قصر الثقافة.

الأحزاب السياسية :

1. حزب جبهة التحرير الوطني .
2. حزب التجمع الوطني الديمقراطي .
3. حزب القوى الاشتراكية .
4. حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .
5. حزب العمال .
6. حزب مجتمع السلم .
7. الجبهة الوطنية الجزائرية .

الشركات الوطنية :

1. الشركة الوطنية للمحروقات .
2. الشركة الوطنية للسكك الحديدية .

النقابات :

1. الإتحاد الوطني للعمال الجزائريين .
2. التنسيقية الوطنية لعمال التربية .

الجمعيات النسوية :

1. جمعية نساء في اتصال .
2. جمعية "إقراء" .
3. جمعية "راشدة" .

4. جمعية نساء جزائريات من أجل التقدم.
5. الجمعية النسائية لترقية وممارسة المواطنة.
6. جمعية "بسة" لترقية المرأة.
7. جمعية نساء إطارات "أفكار".
8. جمعية حماية وترقية حقوق المرأة.
9. جمعية تجمع النساء الديمقراطيات.

مراكز البحث :

1. مركز "فريدريك إيبير".
2. المعهد الوطني الديمقراطي.

تحديد مجال البحث :

تضم هذه القائمة التنظيمات التي تنفذ برامج ونشاطات من أجل التمكين السياسي للمرأة، عددها 29 تنظيم وتعد الأكثر نشاطا لأن لها حضورا بارزا في الساحة السياسية¹.

¹ تم إقصاء التنظيمات التي لا تحمل الصفات التي تؤهلها للتواجد في مجال بحثنا، وللاّ اتصال بأكثر من 75 تنظيم، اعتقدنا أساسا على الهاتف والبريد الإلكتروني.

جدول (رقم 1) يبين مجال البحث.

2	
5	
7	
9	
2	
2	
2	
29	

يبين هذا الجدول الوزارات التي تم اختيارها بسبب اهتمامها بموضوع التمكين السياسي، بالإضافة إلى الأحزاب التي أقبلت على تشكيل خلايا ولجان خاصة بتكوين وتوعية المرأة في المجال السياسي وعددها 7 أحزاب. لدينا أيضا 9 جمعيات نسوية تسعى إلى إحداث الإصلاح أحيانا والتغيير أحيانا أخرى في المجالات التي تهتم المرأة والسياسة والمجتمع.

ونفس الملاحظة بالنسبة للشركتين الوطنيتين التي تسعى كل منهما إلى رفع القدرات المهنية للعاملات، ومن ثم التأثير في سياسة مؤسساتهما، أما النقابتان، فقد أرادت تكوين العاملات في المجال النقابي لتطوير سبل المشاركة النقابية النسوية، وأخيرا نجد مركزين للبحث والتدريب على تقنيات الأداء الجيد والتحكم في الوظائف والمهام السياسية والمدنية المطروحة اليوم في المجتمع.

إختيار العينة :

إعتمدنا على العينة المقيدة وهي عبارة عن مجموعة من البرامج والمشروعات والنشاطات ثم اختيارها بطريقة مقصودة لأننا لم نعطي الفرصة إلا للبرامج التي لها علاقة وطيدة بموضوع دراستنا . فبعد الإتهاء من عملية الحصر الشامل، والذي تضمن 64 برنامج، إختارنا 60 وحدة أخذناها من 29 تنظيم مختلف .
(أنظر الجدول رقم 2) .

جدول (رقم2) يبين مجال البحث.

2	
12	
17	
20	
2	
3	
4	
60	

تحديد محاور البحث :

بلغ عدد محاور هذه الدراسة 5 محاور حول التثقيف المدني والتأثير في السياسات والتوعية السياسية والإعلامية وبناء القدرات والتنمية المؤسسية¹ .

¹ غيرنا معطيات جدول محاور البحث الذي قدمناه في التقرير الأول بعد التعرف على البرامج وتحديد متغيرات ومؤشرات الدراسة.

وبعد توزيع 60 برنامج على هذه المحاور تحصلنا على الجدول التالي :

جدول (رقم 3) يبين توزيع البرامج حسب محاور البحث.

18		1
17		2
11		3
10		4
4		5
60		

يبين الجدول أن محور التأثير في السياسات والتثقيف المدني يحتلان الصدارة بـ 18 و 17 برنامجا ولدينا 11 برنامج لبناء القدرات تليها 10 برامج للتوعية .

ونستخلص بأن عدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية تبنت المجتمع المدني ومهمة تدعيم دور المرأة في بناءه وتطويره . فهي تبدل الجهود من أجل تغيير بعض النصوص القانونية وتعديل البعض الآخر تماشيا مع مستلزمات التحولات الديمقراطية التي يشهدها المجتمع، طبعا نلاحظ غياب محاور أخرى لها علاقة بتنمية مهارات التفكير والعمل السياسي لأن الاعتقاد السائد يؤمن إيمانا قويا بجدارة المسلمات .

■ ■ ■	" "	.13
■ ■		.14
■		.15
■		.16
■ ■		.17
■		.18
■ ■ ■ ■		.19
■	" "	.20
■ ■	" "	.21
■ ■		.22
■ ■ ■		.23
■ ■	" "	.24
■ ■	" "	.25

▪		.26
▪		.27
▪		.28
▪		.29

أما المشاريع الأخرى التي تم الإهتمام بها فهي :

▪		.1
▪		.2
▪		.3
▪		.4

أهم معوقات البحث :

لقد قادنا منطلق هذه الدراسة الهادفة إلى التعرف على البرامج والمشاريع والنشاطات الخاصة بالتمكين السياسي لدى المرأة إلى مواجهة عدة معوقات نظرية وتطبيقية ونلخصها في :

- عدم توفر بطاقة تضم المعلومات اللازمة الخاصة بالأحزاب والتنظيمات المشتتة مكانيا وجغرافيا، (العنوان، رقم الهاتف، الفاكس . . .) .
- غياب جهاز تنسيق بين الجهات المعنية بالمسح .
- الخلط بين الأداء السياسي والعمل التطوعي جعل المبحوثين يعتقدون أن كل المشاريع الموجهة للمرأة سياسية وبالتالي كل ما تقوم به النساء سياسة .
- كثيرا ما يحتفظ المبحوثون بالمعاني التي تناسب تجاربهم الخاصة، لذلك كانت قاعدة الإتصال بيننا وبين البعض منهم غير صارمة أحيانا .
- عدم التجاوب معنا في بعض المسائل .
- عدم وجود دائما القدرة الكافية لدى المبحوثين لإعطاء إجابات دقيقة ومحددة .
- اختلاف كبير في درجة فهم الأسئلة .
- وطبعاً كان لملا الإستمارة عدة إيجابيات من بينها تقييد العديد من المبحوثين في إجاباتهم مع التركيز على بعض الأسئلة والتعمق في سرد المعلومات حول بعضها الآخر، وفعلاً تمكنا من الحصول على معلومات كثيرة حول المرأة والسياسة كانت في الواقع غير منتظرة وفي غاية الأهمية .

استخدمنا في هذه الدراسة المسحية المقابلة الشخصية بشكل موسع ومكثف، فكان بعضها رسمي وبعضها الآخر غير رسمي، لقد تحاورنا خاصة مع الأشخاص الذين إرتحننا إليهم بناء على ما يخدم مصالحنا العملية في مثل هذه الدراسات .

إذن، تحاورنا مع أكثر من 60 مستجوب بعد تحديد أداة البحث والمتمثلة في المقابلة المباشرة أي أننا طبقنا استمارة مقابلة على 60 استمارة¹ .

من جهة أخرى، قمنا بقراءة وتحليل مضمون الوثائق التي تحصلنا عليها من بعض المؤسسات والأحزاب والتنظيمات والخاصة بنشاطاتها الموجهة للمرأة في المجال السياسي .

ومن أجل توظيف أداة بحثنا توظيفا فعالا، إلتزمنا ب:

1. قبل بدء في طرح أسئلة الإستمارة، نقدم موضوع البحث لإعطاء فكرة شاملة عن جوانبه وعناصره الأساسية وأهدافه من أجل تهيئة المستجوب .
2. توضيح لكل مستجوب مدى الحاجة ومدى أهمية البيانات المطلوبة في استمارتنا .
3. بينا بأنه سوف يتعذر علينا تقديم أي تحليل بشأن الدراسة إذا لم تتوفر لدينا البيانات التي يطلبها كل سؤال من أسئلة الإستمارة. وفعلا، لم يكن من السهل الحصول على الإجابات التي يرفض المبحوثون

¹ بالإضافة إلى استمارة المقابلة، اعتمدنا أيضا على المقابلة الحرة المعمقة والمقابلة الشبه موجهة.

تقديمها، لأننا نعلم جيدا أن الإلحاح الشديد سيدفعهم إلى الغش أو التراجع أو التعبير عن عدم الإهتمام ببحثنا .

تفريغ وتحليل بيانات الإستمارة

قبل الشروع في تفريغ المعطيات المتضمنة في كل استمارة، ثم قراءتها وتحليلها، قمنا بمراجعة كل الأوراق المملوءة للتأكد من أنها مقبولة منهجيا، ورغم أننا لم نحصل على كل الإجابات إلا أننا متأكدين من أن المستجوبين يمثلون بصدق مجتمع البحث المستهدف في هذا المسح، وتحليل الجوانب المطروحة في هذه الدراسة الشاملة، اعتمدنا على المتغيرات المحتواة في الإستمارة. وقد وقع الإتفاق على 7 متغيرات أساسية خاصة بـ:

4. الموضوع.
5. العاملين.
6. المضمون.
7. الجمهور المستهدف.
8. الأهداف.
9. تقييم النشاط.
10. الإنجازات.

جدول رقم 1 - يبين نشاط التنظيمات حسب متغير الموضوع.

	1				.1
	1				.2
			5		.3
4					.4
			1		.5
		1			.6
			1		.7
	1	1	1		.8
	1	1	1		.9
	1			1	.10
	1			1	.11
				2	.12
			1	2	.13
		1	1		.14
		1			.15
	1				.16
	1			1	.17
				1	.18
		1		3	.19
			1		.20
		1		1	.21
			1	1	.22
		2		1	.23
			1	1	.24
			1	1	.25
			1	1	.26
			1	1	.27
	2				.28
	2				.29
4	12	9	17	18	

من خلال الجدول، يتبين أن المواضيع الهادفة إلى التأثير في السياسات قد بلغ 18 موضوعاً، متبوعاً بالمواضيع الرامية إلى إحداث التغيير المدني وعددها 17 موضوعاً، وعدد مواضيع التوعية الإعلامية إلى 9 مواضيع في حين، لم يتجاوز عدد مواضيع التنمية المؤسسية 4 مواضيع.

ونستج من هذا الجدول أن مواضيع التأثير في السياسات متوزعة على 14 وحدة من وحدات عينة البحث وبشكل متساوي، ما عدا الأمر بالنسبة لجمعية نساء في اتصال التي لها 3 مواضيع في هذا الاتجاه، متبوعة بحركة حماس التي لها موضوعان.

إن سيادة هذه المواضيع، تدل على أن النشاطات الموجهة للمرأة في المجال السياسي على قناعة بضرورة تنشيط الأذهان وتوليد الأفكار الجديدة ذات الصلة الفعالة باحتياجات المرأة سياسياً في المرحلة الراهنة. وبالتالي، يعد التأثير على السياسات القائمة وخاصة بالنسبة لسياسة التشغيل وقانون الإعلام وقانون الأسرة أكثر الأساليب ملائمة للوصول إلى قرارات مفيدة ترفع من نسبة التأكد من صواب وانسجام البدائل السياسية المقترحة، وقواعد العمل مع الطموحات السياسية للمرأة، من حيث المشاركة في صناعة القرار والترقية إلى المناصب العليا.

ويبقى الإهتمام بالتثقيف المدني إحدى المواضيع الهامة التي تشغل كل المنظمات وعلى رأسها وزارة الأسرة وقضايا المرأة التي انفردت بـ 5 مواضيع لكونها على قناعة بأهمية نشر الثقافة المدنية التي تعطي نتائج تأهيلية، قادرة على دفع دور المرأة في المجتمع خاصة، حين تصبح فاعلة سياسية قادرة على التعامل مع

متطلبات التقدم والتحضر بجدارة، تميزها قوة الإقناع، والإستجابة البناءة، والتحرر من عناصر التشويش وسوء التفسير . . .

ونلاحظ أيضا أن الإهتمام بمواضيع بناء القدرات لدليل على وجود حاجة ماسة إلى التعامل مع فاعلات سياسيات تتحكم في تقنيات التشاور والتفاوض واتخاذ القرار إلى غير ذلك من أساليب التسيير الديمقراطي، من هذا المنطلق، أصبح اليوم واضحا أن لموضوع اكتشاف أفضل الطرق لإعداد وتدريب الكفاءات النسوية القدرة على رفع مستوى الأداء السياسي ومن ثم رفع معنويات النساء أهمية في بعض التنظيمات.

ونستج أيضا وجود المواضيع الخاصة بالتوعية، وبالتحديد التوعية الإعلامية باعتبارها قادرة على تدعيم دور المرأة، وقادرة على تقوية الثقة في إمكانيات وتقليص درجة التهميش . وفي هذا المجال، لاحظنا بأن الإعلام لا يرافق دوماً و بانتظام ما تنجزه المرأة في مجال السياسة، ولا يتعامل بجدية مع مشاريعها وطموحاتها السياسية إن النشاط الإعلامي الموجه للمرأة يعني أكثر بالأولويات وتقصد بها أولوية القضاء على أمية المرأة والتخلف . . .

جدول 2 - يبين العاملين في المشروع حسب متغير الجنس.

2	1	1	.1
2	1	1	.2
2	1	1	.3
2	1	1	.4
2	1	1	.5
2	1	1	.6
2	1	1	.7
2	1	1	.8
2	1	1	.9
2	1	1	.10
2	1	1	.11
2	1	1	.12
2	1	1	.13
2	1	1	.14
2	1	1	.15
2	1	1	.16
2	1	1	.17
2	1	1	.18
2	1	1	.19
2	1	1	.20
2	1	1	.21
2	1	1	.22
2	1	1	.23
2	1	1	.24
2	1	1	.25
2	1	1	.26
2	1	1	.27
2	1	1	.28
2	1	1	.29

يعتمد أصحاب المشاريع الهادفة إلى تكوين النساء في المجال السياسي على الجنسين في عملية إعداد المشاريع ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها . من هنا نستنتج بأنه لا وجود لحواجز نفسية أو اجتماعية أو مهنية للفصل بين الرجل والمرأة في مواقع العمل فيما يتعلق بموضوع دراستنا .

ويتضح من خلال الجدول مدى تفتح الرجال على عالم النساء، إذ هناك مجهود مشترك بينهما ومنسق جدا بفضل التعاون وهو ما يدل على أن الرجل الجزائري لا يحمل وفي مناسبات عديدة أية عقدة اتجاه المرأة، بل يعمل من أجل تدعيمها وتدعيم اهتماماتها وبالتالي، يصبح الأمر في رأينا مرتبطا بمسألة التكيف الإيجابي والديمقراطي الذي تفرضه التغيرات الجديدة، وما تتطلبه هذه المسألة من جهد ومثابرة إن حضور الرجال ليس بالعدد الكبير ولكنه مهم، ودو دلالة في مجتمع تقليدي ومحافظ .

جدول 3- يبرز النشاط حسب متغير المضمون

			1	.1
1				.2
		4	1	.3
4				.4
		1		.5
		1		.6
			1	.7
1		1	1	.8
1		2		.9
		1	1	.10
		1	1	.11
		1	1	.12
		2	1	.13
			2	.14
			1	.15
1				.16
2				.17
1				.18
		4		.19
		1		.20
		1	1	.21
			2	.22
		1	2	.23
			2	.24
			2	.25
			2	.26
			2	.27
2				.28
2				.29
15	0	21	24	

القراءة الكمية والتحليلية للجدول رقم (3).

يبين هذا الجدول بأن عدد المحاضرات قد تكرر في أكثر من 24 نشاط متبوع بالأيام الدراسية التي تكررت 21 مرة. في حين وصل عدد المشاريع التي تمت من خلال تطبيق برامج تكوينية إلى 15 وهو ما يقابل 11 مشروع وللعلم، فإن مضمون البرامج التكوينية قد كان جد متنوع إذ لا يشير دائما إلى البرامج العلمية التي تبنى القدرات.

ونلاحظ أن الإقبال على تنظيم المحاضرات والأيام الدراسية يعني بأن المتغيرات والأساليب التي هي قادرة اليوم على فتح مجال للحوار والنقاش البناء حول المرأة والسياسة، تحتاج إلى تكثيف المحاضرات التي يقدمها أساتذة جامعيون ومختصون في شؤون المرأة والسياسة بهدف تقوية عامل الثقة بين المرأة والسياسيين، واحتواء الأطراف المعارضة والمتماثلة في تدعيم المرأة سياسيا إلى جانب إظهار التصورات التي تجسد الإدماج السياسي الفعلي للمرأة.

أما بالنسبة للبرامج التكوينية فإن قلة عددها بالمقارنة مع عدد المحاضرات والأيام الدراسية لدليل على أن المنظمات التي شكلت مجتمع بحثنا لا تملك بالقدر الكافي البرامج التكوينية الحديثة التي تضمن الكفاءة العالية. الأمر الذي يبين مدى الحاجة إلى تطوير أسلوب المشاركة في المجال السياسي أي أسلوب اتخاذ القرار والقيادة وفق منهج علمي.

ونقص البرامج التكوينية يدل أيضا على صعوبة تركيز الإهتمام في الظروف الحالية على مسألة التوجيه وبناء علميا قوة المرأة وهكذا تظهر صعوبة الأداء السياسي بالنسبة للنساء رغم أن غالبية المستجوبين على

قناعة تامة بأن هذه المسألة تتوقف وإلى حد بعيد على تكوين وتقديرات فنية، إلا أنها لم تتحول بعد إلى وسيلة هامة في التوعية السياسية للمرأة، بحيث ما زالت الأمور تتم وفق نماذج كلاسيكية حققت الكثير من المنافع والفوائد للمرأة إلى حد الآن .

ويظهر جيدا أن الملتقيات منعدمة في عينتنا رغم أهميتها في توصيل المعلومات وفي مخاطبة النساء، وفي فتح باب الحوار، أي باب الإتفاق والإختلاف مع كل من يهيمه موضوع مشاركة المرأة في السياسة، وما يتضمنه هذا الإهتمام من محاور أساسية .

والصواب في هذا الغياب هو أن الأوساط التنظيمية للمشاريع تركز على المضامين المتاحة والممكنة والمتجاوبة مع واقعية امكانياتها المادية، ومعطيات الجو السياسي والإجتماعي الذي تنشط فيه، حتى تنفذ نشاطاتها وفق منطق العقلانية .

ونضيف بأن تنظيم المحاضرات والملتقيات أكثر من غيرها يدل أيضا على أن هذه النشاطات تستهدف بالدرجة الأولى الجامعيين والمتقنين الذين يملكون قدرات علمية تؤهلهم للتفاعل إيجابيا مع الأطروحات العلمية التي تكشف بأن ممارسة السياسة عملية معقدة للغاية، تداخل فيها عوامل متعددة، أهمها عدم تعارض أهداف السياسية الوطنية وبرامج الأحزاب والجمعيات مع الأهداف الأساسية للنساء، والمتمثلة في حفظ الحقوق السياسية للمرأة داخل المجتمع السياسي وإشباع حاجاتها المختلفة والمتزايدة، والتي من شأنها رفع قدراتها وتحسين أداءها السياسي .

جدول رقم 4- يبين جمهور المستفيدين من النشاط

			1	1			.1
			1	1			.2
1	1		1	1		1	.3
						1	.4
		1	1	1	1		.5
	1			1			.6
1		1		1	1		.7
		1	1	1	1	1	.8
		1	1	1	1	1	.9
		1	1	1	1	1	.10
		1	1	1	1	1	.11
		1	1	1	1	1	.12
		1	1	1	1	1	.13
1		1				1	.14
	1						.15
	1						.16
	1						.17
	1						.18
1		1			1		.19
						1	.20
1				1		1	.21
1			1			1	.22
1			1	1		1	.23
1		1			1	1	.24
1		1	1	1			.25
1			1	1		1	.26
1						1	.27
	1		1				.28
	1		1				.29
11	8	12	16	16	10	16	

يبين هذا الجدول أن عدد النشاطات التي تستهدف المواطنين تكرر 16 مرة، وكذلك الأمر بالنسبة للنشاطات الموجهة للمرأة كقيادية وكبرلمانية. بينما تكرر استهداف جمهور الناخبات 12 مرة، متبوعاً بجمهور المرأة كعضوة في جمعية والذي تكرر 11 مرة. أما جمهور المترشحات فقد تكرر استهدافهن 10 مرات.

الملاحظة الأولى هي أن البرامج والنشاطات التي تنفذها تنظيمات عينتنا تستهدف أكثر من جمهور في نشاط واحد. فهي كثيراً ما تجمع بين النساء المترشحات والناخبات والبرلمانيات، بل وحتى المرأة كقيادية تنفيذية في نشاط واحد ويعبر تنوع الجمهور المستهدف عن تنوع العلاقات القائمة بين مختلف فئات النساء. ففي اللقاء الواحد، تحاول الجهة المنظمة لنشاط ما أن تجمع بين مختلف الشرائح.

إن استهداف المرأة كمواطنة بكثرة يدل على أن التنظيمات لا تهتم فقط بالفئات النسوية المتميزة سياسياً والمحكمة في المجتمع، بل تحاول التقرب وإفادة كل النساء اللواتي يتمتعن بالحس المدني، والقدرات على أداء أدوار فعالة ترفع الروح المعنوية والشعور بالإنتماء إلى جماعة مدنية أو حزبية أو مهنية معينة.

ويعبر أيضاً استهداف النساء المندمجات في الجمعيات وجود إرادة قوية تفكر في كيفية العمل مع بعض وفي إطار عضوي، قصد إحداث التفاهم بين النساء حول مجموعة المبادئ والقرارات الملائمة لتحقيق الأهداف التي تخدم قضايا المرأة.

جدول 5- يبرز النشاط حسب متغير الأهداف

1		1		.1
1		1		.2
1	1	1		.3
	1	1	1	.4
1		1		.5
		1	1	.6
1		1		.7
1	1	1		.8
1	1	1		.9
1	1	1		.10
1	1	1		.11
	1	1		.12
1	1	1		.13
	1	1		.14
		1	1	.15
		1	1	.16
	1	1		.17
	1	1		.18
1		1		.19
1	1	1		.20
1	1	1		.21
		1	1	.22
1	1	1		.23
1	1	1		.24
1		1		.25
	1	1		.26
	1	1		.27
1	1			.28
1	1			.29
18	19	27	5	

يتضح من الجدول أن عدد الأهداف السياسية تكرر 27 مرة، ثم الأهداف الإجتماعية التي تكررت 19 مرة. أما الأهداف الإقتصادية فتكررت 5 مرات تبين هذه التكرارات بأن البرامج والنشاطات التي نفذت في المجال السياسي والتي استهدفت رفع مستوى الأداء لدى المرأة كانت وفيه لرسالتها الأساسية والمتمثلة في التركيز على الجوانب السياسية المتعلقة بإنجاز الأهداف اللازمة لترقية المرأة في السياسة والحياة العامة.

وبالنسبة للتركيز على الأهداف الإجتماعية والثقافية، فذلك ناتج عن الإهتمام بالوضعية اليومية التي تعيشها المرأة في البيت وخارجه. ونعتقد أن مثل هذا الإهتمام ضروري لكل من يريد وضع برنامج مفيد أو اتخاذ قرار عقلائي وبمعنى آخر، تعد هذه العوامل بطبيعة الحال مداخل ضرورية لترشيد السلوك السياسي، وتقدير نتائج أداءه في المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الشؤون العامة والشؤون السياسية للمجتمع.

إذن الإهتمام الكبير بتحقيق الأهداف السياسية يبرز درجة الوعي السياسي لدى المرأة التي تعلم جيدا أن مسألة الدفاع عن حقوقها السياسية وغيرها، مسألة مبدئية تتطلب التأثير في السلوكات السياسية المقصورة في حق المرأة، من خلال اقتحام الساحة السياسية أكثر، وكسر إحتكار الرجل الذي لن يوفق في صنع مستقبل المرأة بمفرده، وفي غيابها مهما كانت قوة طاقته وحسن نيته.

جدول 6- يبرز النشاط حسب متغير تقييم النشاط

		1	.1
		1	.2
		1	.3
		1	.4
		1	.5
1			.6
		1	.7
		1	.8
		1	.9
		1	.10
1			.11
		1	.12
		1	.13
		1	.14
		1	.15
		1	.16
		1	.17
		1	.18
		1	.19
		1	.20
		1	.21
		1	.22
		1	.23
		1	.24
		1	.25
		1	.26
		1	.27
		1	.28
		1	.29
2	0	26	

لقد تكرر في هذا الجدول التقييم الإيجابي 26 مرة مقابل حالتين بدون تقييم، والتعبير القوي عن إيجابية النتائج التي أنجزتها النشاطات المختلفة الموجهة سياسيا للمرأة لم يكن بصفة مطلقة إذ تضمن الكثير من النقاط السلبية التي سجلها منفذو المشاريع هنا وهناك .

ويعبر الإتفاق على التقييم الإيجابي للمشاريع على الإيمان الراسخ بأن قضية المرأة في المجتمع هي قضية حق تستوجب الإجتهد والإصرار والتفاؤل للتأثير في كل الأطراف الحية القادرة على تدعيم قدرات المرأة سياسيا، وترقية مكانتها، ودورها في الحياة العامة .

وطبعا، لاحظنا أيضا مدى البعد العاطفي الذي يحتويه التقييم في غياب الأدلة المادية الخاصة بالإنجازات . إذن يمكن القول بأن المرأة عندنا راضية بشكل أو بآخر بالتقدم الذي بلغته في المجال السياسي، رغم وجود حواجز مزعجة أمام طموحاتها الكبيرة الرامية إلى بلوغ التقدم الفعلي والشامل .

جدول 6- يبرز النشاط حسب متغير الإنجازات

			.1
1			.2
1	1	1	.3
1	1		.4
	1		.5
1			.6
	1		.7
1	1		.8
1	1		.9
		1	.10
		1	.11
1		1	.12
1	1		.13
1			.14
1	1		.15
1	1		.16
1		1	.17
		1	.18
	1	1	.19
1	1		.20
		1	.21
1		1	.22
1	1		.23
1	1		.24
1	1	1	.25
1	1		.26
1	1		.27
	1		.28
	1		.29
20	18	10	

يبين الجدول بأن عدد الإنجازات التي تدعم السياسة الوطنية التي تنتهجها الدولة قد احتل الصدارة ووصل إلى 20 مرة، متبوعا مباشرة بالإنجازات التي تهدف إلى تطوير مفاهيم لها علاقة مباشرة بعملية بناء المجتمع المدني، ونموذج المشاركة السياسية المسؤولة التي تطمح التنظيمات إلى غرسها في الثقافة السياسية وقد تكررت 18 مرة.

إذن نلاحظ مدى تدعيم سياسة الدولة الرامية إلى ترقية المرأة في كل المجالات، بما في ذلك المجال السياسي، خاصة وأن المرأة لا ترى من خلال نشاطاتها مانعا في إضافة إنجازات تخدم السياسة العامة للدولة.

التعامل مع المفاهيم يعبر عن الحاجة إلى التعرف على مفاهيم جديدة منبثقة من نماذج التقدم في السياسة والاقتصاد والإجتماع. . وعلى رأس هذه المفاهيم المواطنة والمشاركة السياسية، والفاعلية، وغيرها من المفاهيم التي تشكل شروط المواطنة الحقيقية من حيث الحقوق والواجبات.

كما أن تكرار إنجازات طرح الإشكاليات الجديدة دليل أيضا على وجود تصورات ومقاربات سياسية عديدة ومتنوعة، حول ما يجب أن تكون عليه المرأة في السياسة، وفي غير السياسة إذا أبدى المجتمع استعدادة لتقبل وبنني أكثر الأفكار المعاصرة البناءة.

والفتح على إشكالية جديدة لا يعني قبول إشكالية معادية ومخالفة لمقومات شخصية المرأة الجزائرية، بل كل ما في الأمر هو أن بعض التنظيمات تسعى لتقديم بدائل أكثر ملاءمة لمتطلبات الترقية بشكل عام. إن الإشكالية الجديدة تبحث عن التوازنات الممكنة بين التحولات البنائية والفكرية التي يشهدها المجتمع، من أجل حماية المرأة من أن تكون ضحية الجهل والتعسف والتلاعبات والحسابات السياسية الضيقة. . . إلخ.

بفضل إجراء هذه الدراسة المسحية توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات الخاصة بالمرأة والسياسة في بلادنا وهي كالتالي:

■ يوجد إيمان صادق ووعي كبير بضرورة توعية المرأة سياسيا وتحسين مشاركتها في السياسة والحياة العامة، هذا الإيمان تحركه الثقة في النفس وفي المستقبل، وكذلك الثقة في استعدادات الدولة لتدعيم المرأة من أجل ما هو أفضل . إذن الإهتمام السياسي بالمرأة حقيقي ويعبر عن إرادة وتنمية .

■ تعد المشاركة في الحياة السياسية للمجتمع أنسب الوسائل لتحقيق أهداف النساء، إلا أن هذه الوسيلة غير مستغلة بالقدر الكافي في الميدان، بحيث ما يزال مستوى المشاركة السياسية دون المستوى بالمقارنة مع الفرص المتاحة، والتي توسعت مع التعددية الحزبية وإنشاء الجمعيات وإقبال مؤسسات الدولة على فتح وتشكيل لجان خاصة بالمرأة من أجل التكفل أحسن بقضايا العاملات والموظفات وغيرهن .

■ استنتجنا أيضا بأن المرأة الجزائرية تهتم بالسياسة ولكن أحيانا بشكل انفرادي أو من أجل الدراسة فقط وعلى سبيل المثال عدد الطالبات المسجلات في تخصص العلوم السياسية أكبر من عدد الطلبة، وهن أكثر تفوقا من زملائهم، ففي هذه السنة الجامعية سجلت كلية العلوم السياسية تفوق الطالبات . فمن بين المتفوقين الأوائل الخمس يوجد طالب واحد في الرتبة الرابعة .

■ إن تفوق الطالبات في الجامعة لا يستمر بعد التخرج لأسباب اجتماعية وثقافية لا تشجع الفتيات على ممارسة السياسة ولذا يبدو أن الشهادة والعادات والممارسات الديمقراطية المتوفرة في هذا المجال غير كافية لتوصيل النساء إلى مناصب القرار والمسؤولية، أو حتى توجيه اهتمام العديد منهن نحو السياسة .

■ إن المشاريع والنشاطات التي تطرقنا لها بالدراسة في هذا المسح تعبر عن عمليات شاملة أراد تنفيذها توصيل أفكار بناءه وتوضيحها للمستفيدات .

■ يوجد وعي كبير وقناعة أكبر لدى بعض المستجوبين بضرورة العمل وفق مشاريع وبرامج مهيكلية، لأنها تحقق نتائج حسنة بفضل تخطيط أهدافها، وتحديد إطارها ومضمونها، فهي بالنسبة لهم ليست مجرد سرد للأفكار والأطروحات والمعلومات .

■ وعلى عكس هؤلاء، لاحظنا لدى البعض الآخر نقص الإحساس بأهمية تكوين المرأة سياسيا لرفع مستوى أدائها، بحيث يمكن للمرأة حسبهم أن تشارك في السياسة وفي بناء المجتمع السياسي بالإعتماد فقط على ذكائها وإرادتها وحماسها . . . إن المرأة حسب آراء هؤلاء تملك الأفكار ذات الفائدة الآتية والمباشرة بفضل العقلية الجماعية التي تقوم على أساس تطوير أفكار مشتركة بين النساء¹ .

■ إن رفض الإعتماد على برامج التكوين والتدريب السياسي للنساء قائم فعلا لأن بعض المهتمات بالسياسة وشؤون المرأة يعتقدن أن ربط كفاءة الأداء السياسي لدى المرأة بالتكوين سيطور حاجز خطير، ويتمثل في "نحن وهن" . فمن المحتمل جدا الوقوع في تمييز غير مفيد بين المستفيدات وغير المستفيدات من التكوين وفي هذه الحالة، ستعتمد التنظيمات السياسية على المؤهلات تأهيلا كاملا (وعدد هن قليل)، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الإحساس بروح الجماعة والعلاقات التعاونية التي تعزز بها كل النساء المشاركات في السياسة .

¹ لقد وجدنا مثل هذه المواقف خاصة لدى مناضلات حزب العمال الذي ترشحت رئيسته السيدة لويزة حنون في الرئاسيات الأخيرة، وتكون بذلك أول امرأة عربية شاركت في مثل هذه المواعيد الانتخابية بجدارة واستحقاق. ونفس المواقف لمسناها عند السيدة زاي رئيسة مجلة "سيداف".

■ إن فلسفة الإهتمام بتكوين وتدريب المرأة سياسيا من أجل أداء أفضل هو قبل كل شيء إختيار جديد بالنسبة لعدة تنظيمات، لكنه وبصراحة لا يمثل الشغل الشاغل لكل الأحزاب والجمعيات النسوية في هذه المرحلة.

■ إن الإقتناع بأهمية تكوين المرأة سياسيا من أجل أداء أفضل تواجهه قناعة أخرى لاتقل أهمية، وهي أن المشاركة في السياسية تغيرت وأصبحت القوة والفعالية تكمن في القوة الجماعية للنساء، وليس في الفرديات اللامعة لهذه الجماعة ومعناه أن القوة التي تصنعها النساء مع بعضهن البعض تغلب لا محالة على المهارة الفردية في حالة ما إذا كانت الجماعة مقتنعة تماما بجديّة ما تصبو إليه. إنه الرأي الذي عبر عنه عدد كبير من المبحوثين.

■ لا يتواجدن أغلبية النساء المهتمات بالسياسة بشكل عام في حالة تعارض واضح، وصراع حاد مع جهة معينة، بل أصبحن وفضل التجربة المكتسبة هنا وهناك مشاركات في تجميع الأفكار التي تخدم قضايا المرأة سياسيا واجتماعيا، خاصة وأنها قابلة للتطوير والتغيير المستمرين.

■ وكتيجة لوجود مثل هذه المواقف المتقاربة أحيانا والمختلفة أحيانا أخرى حول مدى الحاجة إلى تكوين النساء في المجال السياسي، لم يتضح لنا عمق الأهداف السياسية بالنسبة لبعض البرامج، رغم أن هذا الأمر هام في عملية تقييم المشاريع.

■ لقد سجلنا وجود اهتمامات متكررة من تنظيم لآخر، وكل جهة حاولت تنفيذ نشاطها بالشكل الذي يناسبها أكثر.

■ تحمل عناوين عدد كبير من البرامج والنشاطات شعارات وتشير إلى عموميات: ولا تحمل أرقام خاصة.

■ من حيث تصنيف تنفيذ البرامج حسب متغير الزمن، لاحظنا أن كل البرامج أنجزت في وقتها أي في الفترة المحددة.

■ تمويل البرامج والنشاطات وطرح مئة بالمئة لأن قانون الأحزاب وقانون الجمعيات يمنع أخذ أموال من أطراف أجنبية.

■ فيما يخص معيار المجال أو نطاق البرامج، فقد كان وطني في كل الحالات أي يحضره جمهور مستهدف متواجد عبر مختلف مناطق الوطن، لذلك، لا نجد البرامج الإقليمية والدولية ضمن عينة دراستنا .

■ في بعض التنظيمات، تم عملية تحضير النشاط خلال أسابيع أو شهور قليلة، لذلك عملية تنفيذ بعض المشاريع لا تسبقها دائما دراسات طويلة المدى للتأكد من جدوى الإقدام عليها . ومعنى آخر، فإن هذا الأمر يبين مدى نقص الإعتماد على الخبراء في هذه المرحلة . وفعلا، بعض الوحدات من عينتنا انطلقت في تنفيذ برنامجها ونشاطها، مكثفة بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لإنجاز النشاط دون تفحص دلالة كل ذلك بالنسبة للأهداف المنتظرة .

■ من جهة أخرى، بينت جدية إنجاز بعض البرامج في بعض الوحدات أن عملية التنفيذ تمت وفق مستوى تنظيمي عالي، لأنه تم ضبط أهدافها على مستوى استراتيجية التنظيم، أكثر مما كان على مستوى التخطيط والتنفيذ .

■ وجود إجابات ناقصة، جعل الأهداف المتشابهة التي تحدث عنها المبحوثون تبدو لنا متباعدة، ومعنى آخر، فإن عدم تحديد كل الإجابات، جعلنا لا نوفق كلية في التمييز بدقة بين العديد من البرامج والنسبة لبعض المتغيرات.

■ بسبب نقص البيانات، عجزنا عن إجراء المقارنة بين البرامج والمشاريع المنفذة، وكذلك إبداء تقييمنا كما ينبغي من خلال إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف فيها: ومن تم تقديم اقتراحات لتحسين المشاريع.

■ وبالنسبة للأسئلة التي لم تحصل على أجوبة بخصوصها، فقد كان ذلك اختيار مقصود من طرف المبحوثين. إنهم لم يتجاوزوا معنا فيما يتعلق ببعض المسائل لأن الأسئلة حسب رأيهم لم توفر لهم الحماية والثقة، ولذلك لم نلمس أي حماس لديهم فضلا عن غياب الحياد والموضوعية في موضوع جد حساس.

■ لاحظنا أيضا وجود عوائق بمبررات وبغير مبررات، كثيرا ما يفرضها المبحوثون على أنفسهم فيمتنعون عن الحديث عن أمور كثيرة كالميزانية مثلا على أساس أن ذلك يدخل ضمن أسرار التنظيم أو أن القانون لا يسمح بالإفصاح عن بعض الأمور...

■ لقد شعرنا بوجود اتجاه سلوكي لا يستجيب لبعض الأسئلة لأسباب متناسقة مع الفئات المهنية والحزبية والجموعية التي تشكل منها الثقافة المؤسسية والتنظيمية للمبحوثين، لذلك نعتبر الرفض أو الإمتناع عن الإجابة بمثابة الدفاع عن أسرار التنظيم إنها خصوصية الواقع الذي تعاملنا معه.

■ إن تقييم المشاريع لا يتحدث عن الإنجازات بدقة، وإنما يشير إلى نجاح المشروع من خلال الحاجات والدوافع القيمة التي كانت وراء صدور المشاريع.

■ إذن، المشاريع لم تقيم تبعاً للأهداف المحددة ووفق معايير محددة أيضاً في الوقت وبالتكلفة المعينة لها .

■ وبناءً على هذه الملاحظات والإستنتاجات، يكشف الإتجاه السائد في مجال المرأة والسياسة عامة عن

مايلي :

■ بقدر ما نركز على المشاركة السياسية للمرأة بقدر ما ننتبه إلى تدعيم المرأة في مناصب المسؤولية، لكن

تبقى هذه العناية غير كافية ما دامت لا تؤكد باستمرار وبصفة منتظمة مسألة التكوين والتدريب لضمان

الكفاءة في الأداء السياسي .

■ إن التطورات السياسية والإجتماعية الراهنة تبين أن المشاركة السياسية للمرأة ليست حبيسة الأحزاب

والجمعيات، وليست خاضعة أو تابعة للسلطة، ولكنها مشاركة متفتحة على سياسة الدولة وكل الشركاء

السياسيين .

■ لم يساهم الإعلام بشكل عام والإعلام النسوي بشكل خاص في إبراز واقع المشاركة الحديثة للنساء في

السياسة، وإظهار حاجاتهن وفعاليتهم ما يقمن به . والحقيقة هي أن الإقبال على تدعيم مشاركة المرأة في

السياسة وتدعيم دورها في مناصرة قضايا المرأة والمجتمع ومعالجة نقائصها ومشاكلها جد محدود بل

منسباتي . . .

■ لا يؤكد الإعلام على أن مشاركة المرأة في السياسة هي المخرج السليم لخدمة قضايا النساء، وهذا رغم

تهافت الفتيات على التخصص في العلوم السياسية والإعلام .

■ لاحظنا على مستوى بعض الأحزاب السياسية أن النساء المنخرطات فيها لا تملك دائما خبرة كبيرة ومعتبرة، لذلك يتفوق الرجال داخل الأحزاب وعلى كل المستويات . وأحيانا، هم الذين يتحدثون سياسيا عن المرأة ودورها في صناعة المواطنة وإدارة الشؤون العامة للمجتمع . وطبعا هذا العمل بمثابة سد للفراغ الذي يخلفه وجود المرأة الغير فعالة في الأحزاب .

تمثل المشاركة السياسية النسوية في مناقشة وإعداد وتنفيذ المبادئ السياسية العامة للمجتمع . ولكي يضمن لهن النجاح الأفضل والأحسن في الأداء مع قلة المشاكل، لا بد أن تستخدم النساء السياسيات أسلوب بث روح الحماس والنشاط والكفاءة، حتى تبرز أهمية مشاركتهن في الترشح والتصويت والحوار والتفاوض وصناعة القرار واتخاذ القرار، بل وحتى في القيادة، هذا ما أجمع عليه الباحثين في هذه الدراسة .

وأكثر من ذلك، يبقى الأداء السياسي هو المحرك الفعلي والفعال، والموجه الأساسي في اتجاه تحقيق الأهداف الواقعية لمشاركة المرأة في السياسة وطبعاً يظهر هذا الدور في التفكير والتخطيط والإشراف والإنجاز . وعليه، تؤكد أن لموضوع المرأة والسياسة كما هو مطروح في بلادنا علاقة بالتكوين والتدريب على أساليب المشاركة الحديثة بشكل عام خاصة وأن أصحاب الأمر على وعي تام بأنه لا يكفي الإعتماد فقط على البطولات التاريخية، والإنجازات التنموية والعفوية والصدفة . . . إلخ رغم أهمية هذه العوامل .

في هذا السياق، عاجلنا إشكالية الأداء السياسي مع الباحثين، وناقشنا جوانبها النظرية والعملية . فوجدنا بأنها تثير الغموض في الفهم بسبب الخلط بين مفهوم الأداء السياسي والنشاط التطوعي . . . إلخ . وتعرضنا للنقاش أيضاً، وبمناسبة ملا الإستمارات، إلى مسألة وضع سياسية واضحة المعالم للتكوين والتدريب والترقية وتثمين مستوى مشاركة المرأة في السياسة، على أن تشكل هذه السياسة بطبيعة الحال، من برامج التدريب والملتقيات والندوات والأيام الدراسية . . . إلخ .

والنتيجة التي تم التوصل إليها هي أنه لا يكفي الإقناع بضرورة مشاركة المرأة في السياسة، ولا يكفي التفكير في أساليب الأداء التي توصف بالكفاءة والفعالية، بل يجب الإلتباه إلى العقبات والصعوبات التقليدية التي ما تزال تعترض من حين لآخر مشاركة المرأة، ومن بينها على سبيل المثال تركيز الإعلام على الصورة التقليدية للمرأة في كل المجالات وهذا على حساب الصورة الحديثة . . .

ونضيف أن موضوع المرأة والسياسة بل المرأة والأداء السياسي، يبقى في نظر عدد من الباحثين محل جدل وشك في ضمان حضور المرأة في المواعيد الانتخابية العديدة، وفي المؤسسات السياسية بنسب معتبرة، إن هذا التفكير الجديد (بين قوسين) المطالب بالتكوين والتدريب سيغير الأمور لغير صالح المرأة، لأننا وببساطة لا نطرحه على الرجال ولا نطالبهم بتحسين أدائهم . . . وبكلمة أخرى، لا يجب حصر مسألة الفعالية والكفاءة التي تقوى الإبداع والإبتكار والتكيف الإيجابي في السياسة والحياة العامة فقط في الوسط السياسي النسوي، لأن الإيجابية مطلوبة من الرجل والمرأة على حد سواء، وعليه يرجعون هؤلاء الباحثين المطالبة بتكوين النساء في المجال السياسي إلى وجود رغبة قوية في تعطيل النساء والإنفراد بالحكم وبامتلاك القوة .

إن بعض السياسيات متخوفات فعلا من هذا الإختيار، و ضد هذا التديير لأنه حسبهن بمقدور المرأة أن تشارك بجدارة، أن تفرض أدائها وأن تقبل مشاركتها لأسباب تاريخية وأخرى موضوعية تلخص في كل المواقف المشرفة التي اتخذتها النساء في مناسبات ومراحل سياسية هامة . إذن، يستحسن أولاً توصيل المرأة إلى مناصب سياسية هامة، ثم بعد ذلك إلزامها أو مطالبتها فقط بالتدرب على قواعد الأداء الجيد .

وفي نفس الاتجاه، قيل لنا بأن هذه الإخيارات ستؤدي لا محالة إلى اختناق حضور المرأة في السياسة وتراجع مشاركتها والبطء في ترقيةها إلى المناصب العليا. هذا ما لا يشجع النساء في الوقت الذي يحتكر فيه الرجال مناصب القيادة وغيرها.

إن عدم العمل بنظام الحصص الذي تطالب به بعض النساء في الأحزاب والجمعيات هو الذي سيعرقل عملية بناء القوة السياسية لدى النساء، وهو الذي سيقضي على أساليب المرونة السياسية والتكيف البناء التي تحتاج إليه كل امرأة ترغب في ممارسة السياسة من أجل تحقيق النجاح. فمنذ الإستقلال، تكونت المرأة مثلما تكون الرجل وبرهنت أن لها نفس الكفاءات، فلماذا لا نستثمر اليوم رصيد مشاركتها من أجل حماية حقوقها وصيانتها وتوسيع مجال مشاركتها؟

وأخيرا، يمكن القول بأن المناخ الديمقراطي المستنير والمتفتح هو الذي يقدر دور المرأة السياسي في المجتمع، ويعرف معنى الكفاءة، ويشجع على اكتساب المهارات والقدرات، ويحمي من الرداءة في الأداء. إنها القاعدة الأساسية التي تؤمن بها المرأة الجزائرية، خاصة وأن المشاركة في السياسة حقا كل النساء مع تعدد مصادرها واتجاهاتها وطرق إيصالها للرأي العام.

أثناء مرحلة إنجاز هذه الدراسة، شاركت في 5 نشاطات حول موضوع المرأة والسياسة وهي:

- الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة الأسرة وقضايا المرأة بنادي المجاهد يوم 07 مارس 2006.
 - البرنامجين الإذاعيين اللذان أعدتهما القناة الوطنية الأولى يوم 07 أفريل 2006 ويوم 09 ماي 2006.
 - المشاركة بمقال نشر في جريدة البلاد حول المشاركة السياسية يوم 20 أفريل 2006.
 - المشاركة بمقال ثاني نشر في جريدة الحدث حول مشاركة المرأة في السياسة نشر يوم 27 أفريل 2006.
 - من جهة أخرى، لم أتمكن من حضور أشغال المنتدى الدولي للنساء البرلمانيات الذي انعقد يوم 25 و26 جوان 2006 بالجزائر، بسبب التزاماتي المهنية بالجامعة. وكان من المفروض أن أشارك بمداخلة حول أسباب ضعف مشاركة المرأة بشكل عام في المجالس المنتخبة الولائية والمجالس النيابية.
- وللعلم تناول هذا اللقاء الدولي بالنقاش والتحليل عدة محاور منها التقدم المحقق في الجزائر في مجال مشاركة المرأة في الحقل السياسي، وميكانيزمات ترقية هذه المشاركة كما تعرضت المشاركات إلى فرض التمثيل والتحديات وسياسة الحصص.

التوصيات :

نلخص التوصيات التي مجوزتنا في النقاط التالية:

- ضرورة وضع برامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات العربية، فتكن بذلك أسس هذه البرامج مقبولة من قبل النساء على مستوى القيم والمصالح التي تنسجم مع قناعتهم .
- وضع برامج طويلة المدى للتمكن من بناء ثقافة إيجابية، ونشر سلوكات تؤمن دوما بالكفاءة الأدائية في السياسة وفي غير السياسة .
- الإشراف كمنظمة على شبكة من البرامج الهادفة لتنوع التكوين والتدريب، ونرى أن التنسيق والتعاون في هذا المجال سيتم باستخدام آليات العمل العربي المشترك، والذي تجسده المنظمة بفضل مaldiها من كفاءات وإمكانيات تسمح لها بالتنسيق بين مختلف الجهات المهتمة بالمرأة والسياسة .
- توفير قاعدة بيانات عن المرأة والسياسة في الوطن العربي .
- ضرورة إدخال نظام جديد مشترك في اختيار المستفيدات، وبالتالي تقليل الإعتماد على المقاييس التقليدية لتحل محلها طرق حديثة تؤمن بمنطق الإلتقاء والإختيار حسب الحاجة .
- دعم مشاركة المرأة في السياسة عن طريق مشاركتها في الأحزاب والتنظيمات الجمعوية .
- توعية الإعلاميين حول أهمية تدعيم مشاركة المرأة في السياسة وتمثين الجهود المبذولة في هذا الشأن .

■ تشجيع الإعتماد على تقنيات الإتصال الحديثة لمواجهة معا وسرعة الصعوبات التنظيمية وغيرها والتي تحول دون توصيل رسالة المرأة عن المرأة .

■ تشجيع الرجال والنساء على التصويت على النساء ودعم القيادات النسائية الصاعدة .

■ إنتاج أفلام وثائقية وغيرها قادرة على إحداث القطيعة مع الصورة التقليدية والممارسات الغير متحضرة التي لا تشجع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية لمجتمعها، أو التي تتسبب في تراجعها على عكس ما يحدث في المجالات الإقتصادية والعلمية . . .

■ الإشراف على تنظيم حصص للتكوين والتدريب تكون بمثابة حافز وليس حاجز أمام طموحات ومشاريع النساء .

■ الإصرار على بناء نماذج جديدة في المشاركة والأداء السياسي للنساء (بل وحتى للرجال)، لأن عملية الإنتقال من الوضع الحالي إلى وضع أحسن ليست سهلة، خاصة وأن كل تغيير إيجابي اتجاه المرأة تقابله مقاومة ورفض وأحيانا صراع في المجتمعات العربية، وهذا وفق أشكال متميزة ودرجات متفاوتة .

■ وضع المرأة وقضايا المرأة في مقدمة اهتمامات المشاركات في السياسة حتى تصبح للنساء العربيات مجموعة من الأهداف المقنعة القادرة على حمايتهن من التنازلات والتضحيات بحقوق المرأة لصالح أطراف سياسية .

■ تقديم مساعدات للتنظيمات السياسية المختلفة لحل الإشكال المتمثل في أسلوب تسيير المشاريع التكوينية وتنفيذها من أجل تجاوز عوائق التسيير التقليدي، والقضاء على مظاهر النقص والعموميات والأدبيات التي تطنى عليها . . .

وفي ختام هذه الدراسة التي كانت بالنسبة لنا شيقة ومثمرة، نأمل أن نكون قد وفقنا في أداء مهمتنا، وتتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

ملاحظة: لم تحصل على أي مشروع كامل يمكننا تقديمه لسيادتكم.

أ. معتوق